



# تداعيات ارتفاع أسعار البنزين



استندت لتقرير «إرنست آند يونغ» في قرارها.. ولا عزاء للمواطنين محدود الدخل

## اقتصاديون لـ «الأخبار»: لا خيارات أمام الحكومة لكنها مطالبة برقابة الأسعار

محمود فاروق

عبر خبراء اقتصاديون عن تخوفهم من انعكاسات رفع أسعار البنزين على السلع والخدمات الرئيسية في البلاد خلال الفترة المقبلة، وذلك على خلفية قرار مجلس الوزراء بوضع أسعار جديدة للمحروقات بمتوسط زيادة يتخطى 60٪. ووفقا للقرار الحكومي الذي سيدخل حيز التنفيذ مطلع سبتمبر المقبل، فإن سعر البنزين الممتاز سيرتفع من 60 إلى 85 فلسا للليتر بزيادة 42٪، والخصوصي من 65 فلسا إلى 105 فلوس بزيادة 61٪، والالتر 165 فلسا مقابل 90 فلسا سابقا بزيادة 84٪.

وقال الخبراء خلال حديثهم لـ «الأخبار» أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات سيعني تراجع القيمة الشرائية للدينار بارتفاع معدل التضخم، وهو ما قد يؤدي إلى تحريك جديد لأسعار الفائدة.

وفيما رفض البعض اللجوء إلى رفع الدعم كخيار لتعويض النقص في الإيرادات النفطية بعد انهيار أسعار البترول، بلغ البرميل الكويتي، حسب أسعار أول من أمس، مستوى 38 دولارا، رأى فريق آخر «أن رفع الأسعار بات السبيل الوحيد المتاح أمام الحكومة، حيث لم يعد أمامها أي خيارات أخرى في الوقت الراهن في ظل تراجع الاتفاق الاستثماري خلال سنوات الوفرة، أو السنوات التي حققت فيها الموازنة العامة فائضا استمر لنحو 15 عاما متواصلة حين كان النفط يرتفع ويتراجع ولكنه تراوح بين 50 و145 دولارا للبرميل».

واستندت الحكومة في قرارها إلى ما خلص إليه الاستشهادي العالمي «إرنست آند يونغ» بضرورة رفع تدريجي لأسعار المحروقات لضمان زيادة الإيرادات غير النفطية، خصوصا في ظل وجود تحذيرات من حدوث انكماش في الاقتصاد الكويتي خلال المرحلة المقبلة على وقع تراجع معدل الإنفاق الاستهلاكي الذي شهد تراجعا مع بدء العمل بالموازنة الحالية 2017/2016.

وحذر الخبراء من غياب آليات جادة لضبط الأسعار، وغياب الجهات الرقابية لوضع آلية تحفظ حقوق المواطن الكويتي جراء أي عملية رفع مصطنع لأسعار السلع الرئيسية في السوق. ويأتي قرار الحكومة الكويتية بتحرير أسعار



كما لاحظنا في القرارات الأخيرة التي انتهجتها الحكومة أخيرا عند قيامها برفع أسعار الطاقة والمحروقات، وبالتالي فإن قيام الحكومة بهذا الفعل هو تخبط واخفاق حقيقي يجب أن تجد حولا مناسبة للمجتمع وليس فعلا سريعة. وتساءل: إن السنوات السمان التي قضتها الحكومة سابقا وقامت فيها بتحصيل إيرادات كبيرة وحقت فوائض مالية تزيد على 10 مليارات دينار كل عام لماذا لم تقم الحكومة بالاستفادة من هذه الفوائض بالبدء في تنفيذ مشاريع تنموية عالمية حقيقية؟

**ضغوط تضخمية**

وسييسهم زيادة أسعار المحروقات بالكويت في زيادة الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى فرض ضغوط على القوة الشرائية للدينار الكويتي بجانب الضغوط التي تتعرض لها العملة الكويتية خلال الأشهر الماضية بسبب أزمة تراجع أسعار النفط.

وبحسب تقرير لوحدة الأبحاث التابعة لبنك الكويت الوطني، فإن التضخم العام تراجع إلى 2,8٪ على أساس سنوي في شهر مايو 2016 مقارنة بنسبة 3,3٪ منذ عام مضى، حيث تعدد الكويت الأعلى في معدلات التضخم بالمقارنة مع نظيراتها الخليجية.

وأوجهت قرارات زيادة الأسعار معارضة شعبية، حيث تتساءل مواطنون عن أسباب فرض إجراءات تقشفية رغم تراكم الفوائض المليارية لعوائد النفط خلال السنوات التي تخطى فيها 100 دولار للبرميل.

ومع زيادة أسعار البنزين لن تكون الكويت جنة للعمالة الوافدة كما كانت تلقى في

وتسعى الكويت إلى إجراء إصلاحات على ماليته العامة تشمل 6 محاور، منها فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية وإقرار قانون الضريبة المضافة، بالإضافة إلى خصخصة مشروعات سيتم طرحها حتى عام 2019 بواقع 5,4 مليارات دينار، كما تشمل الإصلاحات رفع رسوم الخدمات العامة في البلاد.

**غياب الرؤية**

من جانبه، يقول الخبير الاقتصادي عبدالله الملا أنه من المؤسف أن الحكومة ليس لديها رؤية واضحة للخروج من أزمة تراجع أسعار النفط، وبالتالي لجأت لزيادة الإيرادات عن طريق رفع سعر المناسب، لأن من الأولى أن تقوم الحكومة بإصلاح حالها عن طريق تقليص المصاريف الحكومية غير المألوفة والههر الكبير في أوجه الصرف. ويؤكد أن أي تغيير في أسعار الخدمات سواء كانت محروقات أو مواد استهلاكية سينعكس سلبا على المواطن والمستهلك بشكل عام، خصوصا أنها مواد خدمية وسترتفع معها أسعار الكثير من السلع والخدمات والنقل والتوصيل.

**أزمات اقتصادية**

من ناحية أخرى، يقول الخبير الاقتصادي حمد الدويسان إن القضية يجب أن تبني على خطط مدروسة لمعالجة أي أزمات اقتصادية وليست ردود أفعال مستعجلة

### الرشيدي: زيادة سعر البنزين أثرها محدود على بعض السلع



عيد الرشيدي مترشسا اجتماع قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك

غير مبرر. كما أعطى الرشيدي تعليمات لمسؤولي القطاع بإيقاف عملية رصد الأسعار والبدء في عملية الخالفة الفورية للمخالفين.

وأعطى الرشيدي توجيهات لفريق العمل بالقطاع كضرورة التواجد طوال أيام الأسبوع بما فيها العطل الرسمية، وإعادة تشكيل فريق العمل وتطعيمه بطاقات شبابة جديدة، ومنح الفريق المزيد من صلاحيات الضبطية القضائية، وزيادة الجولات التفتيشية في جميع مناطق الكويت. وفيما يخص مسؤولي الخط الساخن رقم 135 طالبهم الرشيدي بتجهيز البدالة وزيادة فاعليتها من خلال إيجاد نظام بدالة حديث ومتطور، وزيادة عدد الموظفين لاستقبال الشكاوى، وتفعيل تطبيق خدمة المستهلك على الهواتف المتحركة، وسرعة التواصل مع المراكز المعنية للتحرك مباشرة عند وجود أي شكاوى.

كما طالب الرشيدي خلال الاجتماع بإعداد رسائل توعية للمستهلكين والتواصل مع الجهات الإعلامية وحث وسائل خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي وتفعيل دور حساب المستهلك في تويتر.

اجتمع الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك عيد الرشيدي مع مسؤولي القطاع بحضور مدير إدارة الرقابة التجارية ومراقبي المحافظات ورئيس قسم الطوارئ. ونكرت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحفي أن الرشيدي تطرق خلال الاجتماع إلى أهم النقاط بشأن زيادة سعر البنزين، مطالبا مسؤولي القطاع بتجهيز رصد للأسعار منذ أشهر خاصة إن الإدارات لديها حصر كامل للأسعار.

وقال الرشيدي إن زيادة أسعار البنزين ليس لها أثر على جميع السلع وأن أثرها محدود على بعض السلع، مشيرا إلى أنه على الشركات التي تأثرت خدماتها بارتفاع سعر البنزين أن تقدم للوزارة ما يثبت ذلك لتبرير أي زيادة، مطالبا بضرورة التعاون مع الجهات ذات الاختصاص كاتحاد الجمعيات التعاونية واتحاد المزارعين واتحاد الصناعات.

وطالب الرشيدي مسؤولي القطاع بإعداد تقارير يومية «صباحا ومساء» والاستعانة برصد الأسعار الذي أعدته سابقا. وشدد على تطبيق قانون 10 لسنة 1979 على المخالفين الذين يرفعون الأسعار بشكل مصطنع

### عقارياً.. كيف ستأثر الإجراءات؟

طارق عربي

في الكويت، وأضاف أن حركة العزوف المتوقعة ستجبر شريحة كبيرة من ملاك العقارات في المناطق الخارجية على تخفيض القيم الإيجارية ولو بنسبة بسيطة لا تتجاوز 10٪ بغية الحفاظ على المجردين، الأمر الذي سيكون له تأثير على أسعار الأراضي والعقارات في تلك المناطق، خاصة أنه من المعروف أن «الإيجارات» تعتبر هي المحرك الرئيسي لسوق العقار في الكويت، حيث يعتمد السوق العقاري في الكويت على العائد أكثر من أي شيء آخر. في الوقت نفسه، أكد الناصر أن تأثير هذا الأمر سينسحب كذلك على المشاريع الإسكانية الجديدة التي يتركز أغلبها في المناطق الحدودية البعيدة، حيث من المتوقع أن يتسبب هذا القرار في عزوف شريحة كبيرة من المواطنين عن السكن في تلك المناطق، خاصة في ظل عدم تعاون الجهات الحكومية في إيجاد مقار لها داخل المدن الإسكانية الجديدة.

وتوقع صندوق النقد الدولي عجزاً تراكمياً في موازنة الكويت تصل قيمته إلى 23 مليار دينار (76 مليار دولار) خلال الفترة من 2015 إلى 2020، حيث ساهمت أزمة تراجع النفط في هبوط إيرادات البلاد بأكثر من 60٪، فيما يشكّل النفط أكثر من 93٪ من جملة الإيرادات مقابل تضخم بنود الأجر والدعم لتلتهم بمفردها أكثر من 70٪ من إجمالي المصروفات. **استدانة محلية وعالمية** وتتوي الكويت خلال الأشهر المقبلة للجوء إلى الاستدانة محليا ودوليا من أجل تدبير 5 مليارات دينار منها مليارا دينار محليا، وأصدرت الحكومة الكويتية منها مليار دينار في شكل سندات وتوزيع منذ أبريل، بالإضافة إلى نيتها إجراء مناقشات مع بنوك عالمية، بهدف إصدار 3 مليارات دينار سندات دولية تعادل 10 مليارات دولار مطلع العام 2017.

## سائقو الأجرة لـ «الأخبار»: زيادة البنزين ستضاعف أسعار التوصيل لتغطية التزاماتنا اليومية

عبدالله الزاكن



بعد أن أصدر مجلس الوزراء قراره بزيادة أسعار البنزين اعتبارا من أول سبتمبر بواقع 60٪ والذي سيؤدي بظلاله السلبية على المواطنين بشكل عام والمقيمين بشكل خاص كون الفئة الكبرى من هذه الشريحة هي التي تستخدم سيارات الأجرة والسؤال الذي يخطر على بال الجميع في الكويت هل سيؤثر هذا القرار على سبيل المعيشة في الكويت وما التسعيرة الجديدة لسيارات الأجرة كون سائقي الأجرة يقتضي عملهم التجول ليل نهار وهل ستكون هناك ضوابط رادعة من قبل الجهات الحكومية لردع استغلال هذه الزيادة لحماية المستهلكين. «الأخبار» التقت مجموعة من أصحاب سيارات الأجرة الذين أكدوا أن قرار رفع أسعار البنزين له تبعات وخيمة وستؤثر على المواطنين والمقيمين في البداية، قال نصير محمد أحد أصحاب سيارات الأجرة: إن الزيادة التي سمعنا عنها في أسعار البنزين في الفترة المقبلة سيكون لها تأثير على أسعار على توصيل الزبائن من منطقة أو محافظة وأخرى، مؤكدا أن أسعار توصيل الركاب ستضاعف كون البنزين هو المادة الوحيدة التي تعمل بها سيارات الأجرة في الكويت بالإضافة إلى الالتزامات الكبيرة على صاحب سيارات الأجرة مع المكاتب التي يعملون بها. وبدوره، قال أرشد إسماعيل وهو أحد سائقي الأجرة أن الذي سيتحمل ارتفاع البنزين هو المستهلك مؤكدا أن أصحاب سيارات الأجرة سيضاعفون الأجر السابق خاصة من منطقة إلى أخرى بالإضافة إلى أن عملنا يحتم علينا التجول في سيارات الأجرة الأمر الذي يتطلب استهلاك البنزين بشكل أكبر، مؤكدا أن الأسعار لم ترتفع إلى الآن وننتظر رفع الأسعار بشكل فعلي. ومن جهته، قال سهيل عادل سائق أجرة جوال أن رفع أسعار البنزين سيدفعه إلى ترك مهنة التاكسي خاصة في ظل الضغوطات التي يعاني منها سائقو التاكسي من أصحاب المكاتب والتمثلة في القسط الشهر البالغ 210 دنانير شهريا لصاحب المكتب بواقع 7

دنانير الأجرة اليومية لسيارة الأجرة بالإضافة إلى 3 دنانير لتعبئة خزان الوقود الخاص، مضيفا أن الالتزام الشهري يحتم على توفير 300 دينار بين مصروف السيارة وإيجار المكتب بعيدا عن المتطلبات اليومية والمعيشية، موضحا أن معظم سائقي التاكسي لا يعملون وفقا للعدا المتعارف عليه قبل تطبيق هذا التوجه، خاصة أن اعتماده على العدا لن يوفر له المبلغ الخاص بقسط التاكسي ومصروفات الوقود الخاص به والتي يبلغ قيمته يوميا 10 دنانير، مؤكدا ضرورة وضع تعريفة جديدة تنصف السائق في حالة تطبيق التوجه الخاص برفع الدعم عن البنزين لحل تلك المشكلة التي ستدفع الكثير من سائقي التاكسي وخاصة الجوال إلى ترك المهنة ومحاوله إيجاد عمل آخر كتوصيل طلبات المطاعم أو العمل كمسائق في إحدى الشركات، ومن جانبه، قال صلاح إقبال: أنه في حال رفض الجهات المعنية أن تزيد أسعار توصيل الزبائن سيدفع الكثيرين من سواق الأجرة لتترك هذه المهنة والبحث عن عمل آخر مؤكدا أن قرار رفع أسعار البنزين سيؤثر على استهلاكنا من الوقود اليومي وطبيعة عملنا في التجوال في سيارتنا بحثا عن الزبائن. وقال سالم محمد: إن قرار رفع البنزين سيضاعف أسعار توصيل الزبائن في الكويت، مؤكدا أن التزام أغلب أصحاب سيارات الأجرة مع المكاتب والشركات سيصعب الأمر مناشدا الجهات المعنية ضرورة دعم سائقي التاكسي واستثنائهم من القرار كونهم يخدمون فئة كبيرة من المواطنين والمقيمين ممن لم يتمكنوا من استخراج رخص القيادة حتى الآن ولا سيؤثر ذلك القرار على تلك الشريحة من محدودي الدخل والبسطاء قبل أن يؤثر على سائقي التاكسي. وأكد اشتياق علم أحد سائقي سيارات الأجرة الجوال قائلا: نحن مضطرون إلى دفع الأقساط الشهرية لأصحاب المكاتب التي هي مرتفعة أساسا لكن في ظل ارتفاع أسعار البنزين ستضاعف بشكل كبير حتى يتجنب أصحاب سيارات الأجرة الوقوع في الخسائر المادية، مؤكدا أن الغالبية من السائقين يستأجرون السيارات من المكاتب وهي ليست ملكهم.